

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٤**تعليمات وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الخاصة للتداول**

صادرة بالاستناد لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ و تعديلاته

المادة(١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الخاصة للتداول لسنة ٢٠١٤) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة(٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون : قانون الضريبة العامة على المبيعات النافذ المفعول.
الضريبة الخاصة: ضريبة المبيعات المفروضة بنسب خاصة أو بمقادير محددة على استيراد أو بيع أي سلعة أو خدمة وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون.

الإقرار الضريبي : الإقرار المقدم من المسجل وفق أحكام المادة (١٦) من القانون.
الدائرة : دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
المسجل: الشخص الذي تم تسجيله لدى الدائرة وفق أحكام القانون سواء كان تسجيله إلزامياً أو اختيارياً.

المادة(٣): يلتزم المسجل باستيفاء الضريبة الخاصة على مبيعاته من السلع والخدمات المنتجة محلياً الخاضعة لهذه الضريبة عند بيعها حسب نسبة الضريبة أو فنتها وعلى القيمة الحقيقية المدفوعة فعلاً وفقاً لما يلي:-

أ- ١- تستوفى الضريبة الخاصة على السلع والخدمات المنتجة محلياً عند البيع الأول لها من قبل مؤدي الخدمة أو المنتج الصانع.

٢- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، تستوفى الضريبة الخاصة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المدفوعة مسبقاً عند البيع الأول من قبل مؤدي الخدمة عن كامل القيمة المعلنة لسعر البيع للمستهلك حتى وإن كان من ضمنها خدمة إنترنت أو خلافه.

- ب- تستوفى الضريبة الخاصة على الخدمات والسلع المنتجة محلياً لدى بيعها من قبل الشخص مؤدي الخدمة أو منتج السلعة أو الموزع التابع له أو وكيل التوزيع الحصري ، و يشترط لتحقيق ذلك ما يلي:-
- ١- يعتمد سعر البيع المعلن لتاجر التجزئة لغايات تحقيق واستيفاء الضريبة الخاصة من قبل الشركة أو الجهة الصانعة أو شركة التوزيع التابعة لها أو وكيل التوزيع الحصري ويتم الموافقة المسبقة على هذا السعر من قبل الدائرة ، و في حال عدم اعتماد الشركة سعراً للبيع بالتجزئة فيكون السعر لغايات احتساب الضريبة هو سعر البيع للمستهلك مطروحاً منه عمولة تاجر المفرق.
 - ٢- يكون السعر المعلن عن بدل الخدمة مسبقاً هو السعر المعتمد لغايات استحقاق واستيفاء الضريبة الخاصة.
- ج- في حال بيع منتجات الشركة أو أي شخص من السلع الخاضعة لضريبة خاصة نسبية من قبل موزع أو وكيل حصري فتصبح مسؤولية استيفاء الضريبة الخاصة وتوريدها إلى الدائرة على الموزع أو الوكيل و على أساس سعر البيع المعلن لتاجر التجزئة ويشترط لهذه الغاية ما يلي:-
- ١- ضرورة إعلام الدائرة خطياً من قبل الشركة أو الجهة البانعة عن أي وكيل أو موزع حصري لمنتجاتها و تحت طائلة المسؤولية.
 - ٢- تسجيل شركة التوزيع أو الموزع أو الوكيل الحصري بشبكة الضريبة العامة على المبيعات.
 - ٣- تقديم كفالة بنكية تضمن الضريبة الخاصة المتحققة على مبيعاتها و ذلك لحين توريدها للدائرة خلال المهلة المحددة.
 - ٤- تقديم الإقرار الضريبي للضريبة الخاصة عن الفترة الضريبية المحددة قانوناً و توريد هذه الضريبة ضمن المهلة القانونية.
 - ٥- إصدار فواتير ضريبية و تنظيم السجلات و المستندات وفق أحكام القانون و التعليمات الصادرة بموجبه.
 - ٦- تزويد الدائرة في نهاية الفترة الضريبية بكشف يتضمن مقدار الكميات المستلمة من قبلها ومبيعاتها وأرصدة بداية و نهاية الفترة.

المادة(٤): لغايات السماح لشركات تصنيع و تسويق سجانر جديدة و تحديد الكميات المسموح بها و الأسعار غير البيعية المعتمدة يتم التقيد ما يلي:-

- ١ - تحديد فترة الترويج لأي صنف جديد يتم طرحه بالسوق المحلي بحد أقصى / فترة (٢٤) أربع و عشرين شهراً متتالية تبدأ من تاريخ طرح الصنف.

٢ - يتم تحديد الكميات المسموح بها لغايات الترويج بما نسبته (١٠%) من إجمالي المبيعات السنوية لنفس الصنف وبحد أقصى (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف كرتونة وذلك خلال أول اثني عشر شهرا من تاريخ طرح الصنف ، وتحدد الكمية المسموح بها خلال الاثني عشر شهرا التالية بما نسبته (٥%) من إجمالي المبيعات السنوية لنفس الصنف وبحد أقصى (١٥٠٠) الف وخمسمائة كرتونة.

٣ - تعتمد الأسعار غير البيعية للصنف المنوي طرحه بسعر يقل عن سعر البيع المعتمد بنسبة (١٥%) كحد أقصى.

المادة (٥): تلغى التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ الخاصة بإخضاع السلع و الخدمات المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة الخاصة.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات